أمكانية تطوير الجهاز المصرفي في ليبيا وفق متطلبات المعايير المصرفية الدولية

د. نجمي يونس سليمان بن جمعة

كلية القانون، جامعة طرابلس

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح فكرة تطور الجهاز المصرفي في ليبيا وفق متطلبات المعايير المصرفية الدولية من خلال التعرف على تطور الجهاز المصرفي الليبي من خلال المساهمة الفعالة لدخول المصارف الأجنبية للعمل في القطاع المصرفي وما له من أثار إيجابية، ودراسة مؤشرات تقييم أداء القطاع المالي والمصرفي في ليبيا وقياس مؤشرات جودة ملاءة رأس المال والسيولة والربحية، وتستند منهجية الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي من خلال عرض الإطار النظري تحليل بيانات الشق التطبيقي، وخلصت الدراسة الى أهم النتائج:

- دخول المصارف الأجنبية إلى السوق الليبي تنطوي على أثار إيجابية، فقد بدأت هذه المصارف حيز التطبيق لغرض زيادة المنافسة مما يحث المصارف المحلية على تخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة، ونقل المعرفة والتقنية المصرفية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر البشري.

- لقد أصبح من الضرورة بمكان إصلاح الجهاز المصرفي الليبي داخليا بسبب فشل سياسة التطهير المالي الجذري من أجل القضاء على الحلقة المفرغة للمديونية المفرطة للمؤسسات العمومية، فقد تحملت الخزينة العمومية العبء الكبير. وخارجيا نتيجة لجملة من الظروف الاقتصادية العالمية المتميزة .

- من خلال دراسة مؤشرات السلامة المالية لتقييم أداء القطاع المالي والمصرفي في ليبيا يتضح أن التصنيف المركب للمؤشرات CAMELS للقطاع المصرفي الليبي كان أكثر من 5% فقط نتيجة للضعف في مؤشرات جودة ملاءة رأس المال والسيولة والربحية وبالتالي نستنتج ضعف القطاع المصرفي الليبي وفق هذه المؤشرات المستخدمة.

الكلمات الرئيسية: الجهاز المصرفي، مؤشرات السلامة المالية، التحرير المصرفي والمالي.

مقدمة:

لقد شهدت الساحة المصرفية على مستوى دول العالم العديد من التغيرات والأزمات المالية والنقدية، وفي كثير من الأحيان تدخلت المؤسسات الدولية لمعالجتها ووضع قواعد وضوابط رقابية وتنظيمية للتنبؤ بتلك الأزمات والحد من مخاطرها، خاصة مع تحرير الخدمات المالية والمصرفية وازدياد حدة المنافسة، لقد تأثرت صناعة المصارف خلال السنوات الماضية بمجموعة من المتغيرات والتطورات على المستوى الدولي والاقليمي، مما اتعكس على تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي والمالي بصفة عامة وعلى الجهاز المصرفي بصفة خاصة، ومن أهم تلك التطورات أنتشار ظاهرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية. ونتيجة لذلك شهد الجهاز المصرفي الليبي العديد من المحاولات حول إعادة هيكلته ووضع برامج وسياسات إصلاحية لعل إلحاقه بركب المؤسسات المصرفية المعروفة على المستوى الاقليمي على الأقل بل السعي الوصول على المستوى الدولي، استجابة لأوضاعها الداخلية وفق المتطلبات المعايير المصرفية الدولية.

1-المشكلة البحثية:

تلعب المصارف التجارية دوراً هاماً في اغلب اقتصاديات الدول وقد زادت أهميتها في الآونة الأخيرة نتيجة التطور الاقتصادي وصدور قوانين مشجعة للاستثمار بشكل عام، حيث لم يعد دور المصارف كمؤسسات اقتصادية منحصراً في العمليات الادخارية للأفراد، وإنما أصبح لها دور في العمليات الائتمانية والاستشارية بمختلف أنواعها، وفق متطلبات المعايير المصرفية الدولية، حيث كان للتغيرات المصرفية والمالية الدولية انعكاس واضح على تطورات المصارف، مما أدى إلى ظهور كيانات مالية جديدة تعتبر تطورات نمو واضحة في مجال المصارف، إلا أن الجهاز المصرفي في ليبيا لا يزال يعمل وفق القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف والائتمان والذي يقيد النشاط المصرفي وفق التوجهات الشمولية التي يغلب عليها الطابع التقليدي للمصارف، أضف إلى ذلك تعميق المشكلة أكثر بصدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية، الأمر الذي أدى إلى ضعف فاعلية الجهاز المصرفي في ليبيا، وبالتالي يتضح مدى أهمية التطرق لهذا الموضوع وضرورة تتناوله في هذا البحث، وبالتالي يمكن طرح المشكلة البحثية ضمن ما تقدم من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى امكانية اعتماد الجهاز المصرفي في ليبيا المصارف الشاملة كأحد المعايير المصرفية الدولية؟

ويشتق من التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مدى فعالية المصارف التجارية في ليبيا في تحفيز الاستثمار؟
- ما مدى تأثر المصارف الليبية بالتطورات الدولية؟
- ما مدى نجاح أو فشل المصارف التقليدية وغير التقليدية والمصارف الإسلامية في النشاط الاقتصادي في ليبيا؟
- ما دور المصارف التجارية الليبية في التقليل من المخاطر والأزمات المالية وفق متطلبات المعايير المصرفية الدولية؟

2-الفرضية: نجاح أو فشل النظام المصرفي في ليبيا مرهون بتطور النظام المصرفي الدولي وتطبيق فكرة نظام المصارف الشاملة وفق متطلبات المعايير المصرفية الدولية بدلاً من نظام المصارف التقليدية وغير التقليدية.

3- أهمية البحث: ترجع أهمية البحث إلى الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي الشامل كعنصر هام في تشجيع الاستثمارات وارتباطه بالخدمات التي يقدمها المصارف في ليبيا.

4- أهداف البحث :

- دراسة الجوانب النظرية للمصارف بمختلف أنواعها.
- إلقاء نظرة شاملة وبناء فكرة معرفية عن التطورات المصرفية في ليبيا.
- دراسة إعادة هيكلة المصارف في ليبيا وفق الاصلاحات الاقتصادية والمالية.
- تحليل ومناقشة استخدام أداء المؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية في ليبيا.
- دراسة تطبيق عملية الاندماج المصرفي في ليبيا وامكانية تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الشاملة وتوضيح أهم التغيرات التي يفرضها العمل المصرفي الشامل.

5- منهجية البحث: تبعاً للمتطلبات التي تمليها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة لمعالجة المشكلة البحثية، حيث أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي كأسلوب مناسب لوصف واستعراض الإطار النظري، وباستخدام هذا المنهج في إسقاط ما جاء سابقا لتتبع مراحل الجهاز المصرفي

في ليبيا وصولاً إلى امكانية تطوير الجهاز المصرفي في ليبيا وفق متطلبات المعايير المصرفية الدولية.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للجهار المصرفي:

1.1 مفهوم النظام المصرفي:

يقصد بالنظام المصرفي المؤسسات المصرفية والقوانين والانظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات، (جبر، 2008: ص 5)، كما يمكن التعبير عنه مجموعة المصارف العاملة في دول ما على اختلاف أنواعها وتعدد أنشطتها، حيث يقوم المصرف التجاري أو الشامل بالمراقبة وتوجيه نشاطه كونه يوجه مجموعة من الوسطاء الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات التي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني، (الحردب، 2010: ص1) ويعمل المصرف التجاري أو الشامل في إطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها المصرف المركزي وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل القوانين الحاكمة. (عبد الحميد، 2007: ص ص 19-20) وذلك وفقا لنظامها الاقتصادي، وبالتالي فهذا النظام يشمل أنواع المصارف التي تجسده، وهو يختلف من دولة أخرى النظام في إعداد مدى تدخل الدولة في أعمال تنظيم هذا الجهاز وتوجيهه بالإضافة إلى درجة الحرية التي يتمتع بها هذا الخطط والسياسات والبرامج. (غنيم، 2009: ص 3)

2.1 خصائص النظام المصرفي:

1.2.1 تركيب هيكل النظام المصرفي:

إن هيكل النظام المصرفي بمفهومه الواسع يشمل على كل من المصرف المركزي، والمصارف التجارية ومصارف الاعمال والمصارف الشاملة وصناديق التوفير التجارية، والمصارف المتخصصة (عقارية، زراعية، صناعية، ادخارية، ... الخ، من المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة)، ويحتل المصرف المركزي بحكم وظائفه وعلاقاته بالسياسة النقدية والمالية والتجارية صدارة هذا النظام، في حين تعمل المصارف التجارية وهي مؤسسات مصرفية متعددة الوظائف تحتل مرتبة أدنى تقدم خدماتها المصرفية من حيث المركز الفعلي بالنسبة للنشاط النقدي والتمويلي، يقابل ذلك بقية المؤسسات النوعية المناحة للائتمان المصرفي للقطاعات أو أية أنشطة اقتصادية اخرى، وبصفة عامة فإن خصائص النظام المصرفي ووظائفه وطبيعة علاقاته بين

مكوناته تختلف من دولة لدولة أخرى تبعاً لاختلاف النشأة والأهداف التي يسعى لتحقيقها. (أبو شاور، 2011: ص ص 247-248)

2.2.1 التعثر المصرفي وأسبابه:

شهد الاقتصاد الدولي خلال القرن الماضي العديد من الأحداث والأزمات الاقتصادية، والتي أثرت تأثيراً بالغاً على الاقتصاديات الدولية وعلى ما تحقق من تقدم واسع في مجال التنمية الاقتصادية، وبما زاد من صعوبة وتعقيد هذه المشكلة هو الطبيعة الدورية لهذه الأزمات، إن هذه الأزمات تتطور تبعاً لمدى هشاشة الأنظمة النقدية والمالية في الدولة. وهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية ومن أبرزها الاتجاه كالحروب والتغيرات السياسية، والعجوزات الضخمة في موازين التجارية للدول وانخفاض في الإنتاجية وانخفاض حجم للأزمات هي المشكلات المالية، وانخفاض احتياط النقد الأجنبي، وضعف رقابة المصرف المركزي، ...الخ، أما العوامل الايجابية كالتطور التكنولوجي الكبير والنجاح المالي المفاجئ وارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية داخل اسواق المال ...الخ. (الشحات، 2001: ص ص 4-13)

يقوم النشاط الاقتصادي على التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) وعلى التمويل الخارجي (التمويل المصرفي)، فكلما زادت نسبة التمويل الداخلي وانخفضت نسبة التمويل الخارجي كلما تهيأت الظروف لنجاح أكبر للمشروعات وانعدام وانخفاض تكلفة التمويل الخارجي (الفوائد)، ولكن بداية الديون المتعثرة تبدأ بمنح التسهيلات الائتمانية سواء كانت في شكل نقدي بكافة أشكالها أو التزامات عرضية وتراكم للأرصدة المدنية وفوائدها بلا سداد. (العوضي، 2004: ص 6) وبالتالي فكلما زادت التسهيلات الائتمانية كلما تفاقمت مشكلة الديون المتعثرة، وإن مشكلة التعثر المصرفي ليست بجديدة على التمويل المصرفي، فهي مرتبطة بعملية منح التسهيلات الائتمانية، حيث توجد علاقة طردية بين المخاطر والعائد في المصارف التجارية وخاصة المصارف الخاصة، فكلما زادت المخاطر زاد العائد، ويمثل الجهاز المصرفي عاملاً مشتركاً لكافة الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم فإن المخاطر يجب أن تكون مدروسة بشكل دقيق لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان. (أتحاد بنوك مصر، 2005: ص5).

3.2.1 التركيز المصرفي:

يعتمد قياس التركز المصرفي على مدى احتساب النسبة المئوية لأصول أو ودائع القطاع المصرفي في دولة، بحيث يمكن أن تكون ارتفاع نسبة التركز المصرفي سببا للابتعاد عن قيم المنافسة الكاملة في سوق الائتمان، وقد يتيح ذلك أن تقوم المصارف بزيادة معدلات أسعار الفائدة ومن ثم تكلفة الإقراض وما يفرزه من تراجع فيما هو متاح من ائتمان للقطاع الخاص. ويعد التركز المصرفي من أهم الأدوات والمعايير الدولية المستخدمة لثناء المنافسة المصرفية. (توفيق، 2011: ص 192)

يتحسس بها الجهاز المصرفي كونه يعمل لغرض الحراسة والأمان على الودائع وينبغي الاخذ بها أثناء عمل المصرف في العمليات الائتمانية، فعند إجراء عمليات التركيز المصرفي والائتمان المصرفي تأتي بعض النتائج متناقضة، منها تشير الى سلبية العلاقة احياناً، حيث أن التركز المصرفي يفضل عمل المصارف في اقراض الشركات الكبيرة بدلاً من الكيانات الصغيرة والناشئة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع التسهيلات الائتمانية ومن ثم تراجع حافز المصارف في اقراض العديد من المؤسسات أكثر صعوبة للوافدين الجدد، في حين تأتي الاخرى لتؤكد إيجابية العلاقة حيث تشير إلى أن المصارف تتمتع بتركز مصرفي عالي، بالتالي يستحوذ العديد من المقترضين على حصة سوقية كبيرة، ومن ثم يكون لديها الحافز لإقامة علاقات طويلة الامد مع الكيانات الصغيرة والناشئة. (توفيق، 2011: ص 194)

4.2.1 توزيع فروع المصارف على المستوى الدولي:

تعمل المصارف على إنشاء فروع لها على مستوى الدولة تحمل جنسيتها إذا كانت خارج تلك الدولة، كما يتم السماح للمصارف الكبيرة الأجنبية بفتح فروع لها داخل نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة هو السائد على مستوى معظم دول العالم، وتقوم فروع المصارف تأدية الخدمات المصرفية المختلفة وازدياد الفرص أمامها نحو تخفيض التكاليف بأنواعها الثابتة والكلية، ويعاب على هذا النظام أنه يعمل على تشجيع الاحتكار من قبل المصارف الكبيرة القوية، في حين يشجع النظام المصرفي القدرة على التنافس ويتيح للأفراد في منطقة على حدا استغلال أموالهم الاستغلال الامثل. (عبد الله، 2006: ص ص 26-27).

5.2.1 الوساطة المالية للنظام المصرفي:

يؤدي النظام المصرفي دوراً محورياً في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على آليات السوق، ويعتبر هذا النظام العمود الفقري للاقتصاد المعاصر بفعل وظائفه التي تختصر أساسا في قيامه بخدمات الوساطة المالية بين وحدات الفائض المالي والعجز المالي، فإن هذا النظام يشارك من خلال أجهزته بفعالية كبيرة في توفير السيولة والتحكم في مسار إيجابي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي وأمداد هذه السيولة لأطراف الاقتصاد المختلفة، غير أن الدور الكبير بكفاءته وقدرته على تحويل الأموال من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي ومدى اندماجه يرتبط إلى حد كبير في الوحدات الاقتصادية الحقيقية. (العمر، 2007: ص 4)

3.1 التحرير المصرفي:

1.3.1 ماهية التحرير المصرفي:

يراد به مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على العمل المصرفي، بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا، حيث لا تستطيع أي دولة أن تقوم بعملية التحرير دفعة واحدة بل يجب أن تتبع خطوات منظمة ومرتبة، وتختلف أساليب التحرير المصرفي من دولة إلى أخرى حسب الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية العامة، وضمن الإطار الشامل للتحرير الاقتصادي. (محمد، 2004: ص 70)

ويمكن للدول للاستفادة من عملية التحرير المصرفي من خلال الاتي:

- تحسين فعالية القطاع المصرفي من خلال تخفيض التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم والتخصص الدولي للموارد على أساس المزايا النسبية، كما يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة.
- يسمح التحرير المصرفي من نقل التكنولوجيا والمعلومات.
- يحفز القطاع المصرفي المفتوح على تبني تشريعات وسياسات اقتصادية كلية جيدة. (بلقاسم، هواري، 2005: ص ص 5-7)
- تحقيق كفاءة أكبر وفعالية أعلى لعمل السوق المصرفي في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، والاستفادة منها في تمويل اقتصاداتها وزيادة استثماراتها. (محمد، 2004: ص 70)

- زيادة فرص وصول المستثمر والمقترض المحلي إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الترابط بين السوق المالية المحلية والعالمية (محمد، 2004: ص 72)

2.3.1 إجراءات التحرير المصرفي:

تختلف أساليب التحرير المصرفي من دولة إلى أخرى حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية، أو إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها، أو لغرض التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي، ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية: (عبد القادر، 2006: ص 37)

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على المصارف مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني.
- زيادة استقلالية المصارف والتقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان تخفيض القيود المباشرة عليها.
- تعتبر أده هيكلة المصارف التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص.
- تقليل الحواجز أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه.
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين.
- طلاق الرسوم والعمولات وإعادة تكوين رأس المال المصرفي.

4.1 الإصلاحات المصرفية ومرتكزاتها:

يمكن النظر لمرتكزات الإصلاح المصرفي من خلال تناول اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية وكيفية قياس الملاءة المصرفية في إطار مقررات بازل II ، ولذلك يتوجب على المصارف في مختلف الدول ضرورة الاستعداد لتطبيقها مع إبداء الملاحظات حولها، لذا فقد شكلت هذه التطورات ضرورة إتباع إجراءات إصلاحية محددة وهي:

1.4.1 اتفاقية تحرير الخـدمات المصرفية:

تعتبـر اتفاقية الجـات بشـان تحرير تجـارة الخـدمات المصرفية والمالية والدولية أول اتفـاق متعـدد الأطـراف لتنظم التجـارة الدولية، بعـد أن خضعت تلك الصناعة إلى قيود متشددة وحواجز تنظيمية من قبل الدول الصناعية، وذلـك في أعقـاب فشـل العديد مـن المصـارف الدولية في إخضـاع المصـارف العاملـة عبـر الحـدود بمـا فيها مصـارف الـدول النامية القوانين وتشريعات تتعلـق بقواعـد التمويل وضـماناته وضـوابط محكمـة لأنظمـة الرقابـة المصرفية لاسـيما بشـان كفاية راس المـال والرقابـة الشـاملة، إضـافة إلـى شـدة المنافسـة الناجمـة عـن تمتـع الـدول الصناعية بالميزة النسبية في خـدمات الصـناعة المالية والمصرفية مقارنة بالدول النامية، التي لازال من جانبها الكثير مـن أوجـه الإصـلاح لتحرير نظـم التجارة وحركة رؤوس الأموال. (الطيب، 2008: ص 12)

2.4.1 قياس المـلاءة المصرفية فـي إطـار مقـررات بـازل II:

يعتمد المعيار الجديد المطبق سنة 2007 بدرجـة كبيرة علـى الشفافية والإفصـاح، خاصـة وان تحليل المخـاطر تحتاج إلـى شفافية عالية وهذا مـا تتمتـع بـه النظم المصرفية للـدول المتقدمـة. أمـا الـنظم المصرفية فـي الـدول النامية لازالت تعاني من التخلف وسوء الادارة والافتقار من الأنظمـة واليات سـواق المال النشـطة، وبالتـالي شـح أدوات راس المال. وعدم الإفصاح والشفافية، ومن ثـم فإن التصنيف الـداخلي للمخـاطر لـن يكون بالكفاءة أو الفاعلية، لا سيما وأنه ليس لديها مقدرة علـى تصنيف الديون وربطهـا بـضعف الإفصاح والشفافة.

إن المعيار الجديد هو محاولة من لجنة بازل لدعم المعيار العالمي المستخدم حاليا، فهو بمثل المعيار القديم زائداً مخاطر التشغيل وغيرها من المخاطر إلى مخاطر الائتمان والسوق، وتندرج من ذلك تطوير أسلوب إدارة المخاطر عن طريق إيجاد أكثر من طريقة للتعرف على المخاطر أو تحديدها مع استخدام أكثر من معيار لقياسها، مع الأخذ في الاعتبار القواعد التي تحكم الرقابة على المخاطر ومتابعتها. (البشير، 2007: ص17).

5.1 الخدمات المصرفية الإلكترونية:

1.5.1 مفهوم الخدمات المصرفية الإلكترونية:

هي مجموعة من الأساليب التكنلوجية الحديثة التي ظهرت بعد الثورة التكنلوجية في العالم المتقدم, وأدخلت المصارف التسهيلات الخاصة بالعمليات المصرفية للمتعاملين بشكل عام لتشمل جميع البيانات والمعلومات المالية من أجل تخفيض التكاليف وتحقيق أقصى الأرباح، (رضوان, 1999: ص 1) وبالتالي فإن المصارف تسعى دائما بتوظيف التطورات الحديثة في مجال تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات لتقديم الخدمات بأمان وبشكل كافي. (حافظ, 2003: ص 18)

2.5.1 خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية:

تتضمن ما يأتي: (الشمري, 2008: ص 34)

- اختفاء الوثائق الورقية للمعاملة حيث تجري جميع الإجراءات بين المصرف والعميل الكترونياً، دون استخدام الوثائق الرسمية.
- فتح مجال أمام المصارف صغيرة الحجم لتوسيع نشاطاتها عالمياً، دون الحاجة إلى فتح فروع خارج الدولة أو زيادة في اليد العاملة، حيث يمكن الوصول إلى جميع العملاء من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- إمكانية تسليم الخدمات الكترونية التي توفر للعميل الوقت المناسب والجيد.
- سرعة تغيير قواعد التحكم لمواكبة التطورات السريعة في الخدمات المصرفية الإلكترونية، والقيام بتقديم خدمات جديدة وبسرعة عالية.

6.1 إعادة هيكلة المصارف:

1.6.1 مفهومها، إجراءاتها ومهامها:

تعني إعادة الهيكلة تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية أو المصرفية أو المالية أو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ برامج اعادة هيكلة المؤسسات المالية والاقتصادية بهدف تطوير وتحسين أداء الجهاز المصرفي واستعادة ثقة الافراد وإعادة قدرته على الوفاء بالتزاماته وتحقيق أرباح ملائمة، كما يعرفها البعض الاخر على انها تلك الاجراءات التي تهدف الى تصويب الهياكل الفنية والتمويلية والإدارية للشركات بما يمكنها من البقاء والاستمرار بنجاح لتحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة وتحقيق ذلك من خلال الدراسة العملية والعلمية لأهم

المشاكل التي تواجه الشركة سواء كانت مشاكل فنية أو تكنولوجية أو تمويلية أو ادارية. (عبد البر، 2005: ص 70)

2.6.1 الأسباب الداخلية والخارجية لإعادة الهيكلة:

لا شك أن عمليات إعادة الهيكلة نتجت عن الأزمات والمشاكل المالية والمصرفية التي واجهت العديد من الدول خلال الفترات الماضية، ومن الأسباب والمتغيرات الداخلية المرتبطة بالجهاز المصرفي المتمثلة في ضعف ومحدودية الإشراف المصرفي، تدخل السلطات سواء السياسية والنقدية في توجيه السياسة الائتمانية، ...الخ، أما الاسباب الخارجية تتمثل في عدم موائمة هيكل الجهاز المصرفي مع التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية، ومشكلة نقص السيولة، وسوء إدارة المخاطر، ...الخ.

3.6.1 أساليب إعادة الهيكلة:

تتنوع وتختلف أساليب إعادة الهيكلة طبقا للمشكلات التي يعاني منها الجهاز المصرفي سواء كانت محدودة أو شاملة للجهاز المصرفي ككل، وتتمثل أساليب إعادة الهيكلة في الاتي: (عبد البر، 2005: ص ص 78-90)

1.3.6.1 إعادة الهيكلة المالية للجهاز المصرفي:

تعتمد إعادة الهيكلة المالية على إجراءات إدارة أصول وخصوم المصارف بهدف إلى استمرارها في أداء وظائفها بالشكل الذي يرضي المساهمين والدائنين وعملاء المصرف والسلطة التنفيذية وتهدف إلى استعادة السلامة المالية للمصرف، وتتمثل تلك الإجراءات في (زيادة رؤوس أموال المصارف، تحسين جودة الأصول، إعادة هيكلة الخصوم والالتزامات، وزيادة معدل السيولة بالجهاز المصرفي)، وتتضمن إعادة الهيكلة: (بن قدارة، 2017: ص 24)

- إعادة تقييم الأصول: إن إعادة تقييم الأصول جميعها أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية حيث أن زيادة هذه القيمة عن القيمة الدفترية يؤدى إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية، الأمر الذي يتيح للمنظمة مجالاً أوسعاً للاقتراض.
- إعادة هيكلة الديون: ويساعد المنظمة في إعادة هيكلة الديون أن تتفاهم المنظمة مع دائنيها على أحد أو بعض هذه الأمور تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الجل مما يتيح للمنظمة فترة أطول لاستثمار هذه الديون.

- تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الجل مما يتيح للمنظمة فترة أطول لاستثمار هذه الديون.
- وقف سداد أقساط الدين مؤقتا أو إعطاء فترة سماح جديدة وساعد ذلك في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتا لحين تحسن الأحوال، وخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.
- مبادلة المديونية بالملكية: في هذه الحالة يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال الشركة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون، وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائن لهذا الاقتراح وكذلك الملاك حيث ملاك جدد سيكون لهم تأثير مباشرة على إدارة الشركة والتصويت والانتخاب.
- زيادة رأس المال: تلجأ الشركة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة وعلى الأخص إذا كانت المنظمة أو هذه الشركة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلا في ضوء توفير السيولة وذلك عن طريق زيادة رأس مال الشركة بإصدارات سهمية جديدة.

2.3.6.1 إعـادة الهيكلـة الإداريـة للجهـاز المصـرفي:

ركـزت إعـادة الهيكلـة الماليـة علـى اسـتعادة الثقـة علـى قـدرة المصـارف علـى تلبيـة الإدارية تعمل على دعم وتقوية الإطار التنظيمي للعمـل المصـرفي والإجـراءات الإداريـة وذلـك يحـتم ضـرورة إحـداث إصـلاحات جذريـة في مجـالات عديـدة، منهـا: إصـدار قـوانين وتشـريعات جديـدة لـدعم عمليـة الإصـلاح، تطبيـق المعـايير الدولية، ضرورة توافر الشفافية طبقا للمعايير الدولية، إصلاح وتعديل التشريعات المصرفية، استقلالية المصرف المركزي، وتعتبر إعادة الهيكلة الإدارية جزء متمم لإعادة الهيكلة المالية ورغم أن إعادة الهيكلة الإدارية بعيدة نسبيا عن إعادة الهيكلة المالية ويمكن أن يتم بواحدة أو أكثر مما يلي:

- إعادة النظر في الدراسات الاستراتيجية للإنتاج بهدف تحسين نوعية الانتاج وخفض تكاليفه.
- دراسة استراتيجيات التسويق بما تحقق زيادة القدرة التسويقية وخفض تكاليفها.
- وضع سياسات وبرامج لإدارة الأفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليف عنصر العمل.
- زيادة مستوى المبيعات لغرض حفظ نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف الكلية.
- دراسة اسباب زيادة التكاليف والسعي بتخفيضها.

4.6.1 مراحل التي تمر بها عملية إعادة الهيكلة:

تهدف عملية إعادة الهيكلة إلى زيادة كفاءة الأداء المصرفي وزيادة قدرته التنافسية، ويعد هذا الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه الجهاز المصرفي لكل دولة وتتمثل أهم خطوات وإجراءات تصميم برامج إعادة الهيكلة في الاتي: (عبد البر، 2005: ص 12)

- تقييم الوضع الحالي للجهاز المصرفي قبل عملية إعادة الهيكلة.
- رسم السياسات المقترحة لإعادة الهيكلة.
- تقييم خطط وبرامج إعادة الهيكلة مقارنة بحالات اخرى مماثلة.
- موافقة السلطة النقدية على البرنامج والتدبير اللازمة للتغطية.
- التنسيق في إجراءات المفاوضات بين جميع الأطراف المشاركة في عملية إعادة الهيكلة.

المحور الثاني: واقع الجهاز المصرفي الليبي:

1.2 واقع الجهاز المصرفي الليبي قبل برنامج الاصلاحات المصرفية:

لقد شهد القطاع المالي والمصرفي في ليبيا تغييرات مند أوائل السبعينات، وذلك تماشيا مع السياسة الاقتصادية العامة التي تبنتها الدولة، وبموجب القرار الصادر في 1969/11/13 القاضي بتلييب المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا، ثم بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 بشأن تأميم الحصص الأجنبية في عادة تنظيمها، فقد نتج عن ذلك تعديل في الجهاز المصرفي واصبح يتكون من المصرف المركزي وثلاث مصارف متخصصة، (المصرف الزراعي، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري، ومصرف التنمية)، وخمسة مصارف تجارية (مصرف الوحدة، ومصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الأمة، ومصرف الصحاري)، منها ثلاثة مصارف تجارية يمتلكها مصرف ليبيا المركزي وهى: المصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الأمة. (الحاسي، القذافي، 2012: ص 35)

يقوم مصرف ليبيا المركزي بتقديم خدماته للمصارف التجارية وفروعها في جميع أنحاء الدولة. وقد بدأ مصرف ليبيا المركزي نشاطه في الأول من شهر ابريل 1956، وحل بذلك محل لجنة النقد الليبية التي أُنشئتْ في سنة 1951، وقد كانتْ من بين ووظائفه المحافظة على تغطية العملة المُصدرة بأصول إسترلينيه، ولم يكن له في بداية نشاطه أي دور في مراقبة عرض النقود أو الائتمان المصرفي أو في الرقابة على

المصارف. كما يقوم المصرف المركزي بوضع القواعد العامة للرقابة والإشراف على المصارف طبقاً لإحكام القانون رقم (163) لسنة 1957 المادة رقم (37) والتي تم تعديل بعض من فقرتها بقانون رقم (73) لسنة 1992 والمعدل بقانون رقم (88) لسنة 2003 وعلى أساس هذا يقوم المصرف المركزي بإنشاء وتنظيم وإدارة الرقابة على المصارف ووضع مؤشرات تساعد على تجنب السلف، وتعين البيانات الواجب نشرها وكيفية نشرها. تُعتبر فترة السبعينات من أبرز هذه المراحل، وذلك لصدور القانون رقم (153) لسنة 1970، بشأن تأميم الحصص الأجنبية في المصارف وإعادة تنظيمها، وبناءً على المادة رقم (9) من هذا القانون، حيث اعتمدت وزارة الخزانة بتاريخ 1972/7/24 الأنظمة الأساسية للمصارف التجارية التي يمتلكها مصرف ليبيا المركزي بالكامل. فقد تم أصدر القانون رقم (9) لسنة 1992، بشأن المصارف الأهلية والخاصة، وتلها مباشرة القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن النقد والائتمان. وقد سارعت ليبيا نحو وضع تهيئة للتشريعات الخاصة ببعض الإجراءات النظام المؤسسي للدولة ومن أبرزه ملكية المصارف التجارية وخصخصة البعض منها وإنشاء العديد من المصارف، خاصة بعد البدء في برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، ومن أهم التشريعات والقرارات هي: (مصلحة الضرائب، شبكة التشريعات الليبية، الموسوعة الالكترونية الشاملة)

- القانون رقم (5) لسنة 1997 بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.
- القرار رقم (6) لسنة 2004 بشأن تخفيض أسقف أسعار الفائـدة.
- القرار رقم (8) لسنة 2004 بشأن تخفيض سعر إعادة الخـصم.

2.2 اعادة هيكلة المصارف في ليبيا وفق الاصلاحات المالية والمصرفية:

أصبح من الضرورة بمكان إصلاح الجهاز المصرفي الليبي داخلياً بسبب فشل سياسة التطهير المالي الجذري من أجل القضاء على الحلقة المفرغة للمديونية المفرطة للمؤسسات العامة، فقد تحملت الخزينة العامة العبء الكبير من الالتزامات. أما إصلاح الجهاز المصرفي الليبي خارجياً يعود لجملة من الظروف الاقتصادية الدولية مثل تغيرات أسعار المحروقات، تسيير المديونية الخارجية حسب التغيرات في أسعار الفوائد وآجال وما ينتج عنها من عمليات إعادة.

يمارس الجهاز المصرفي دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية، فهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها لكونه عاملا هاما لتمويل المشاريع والمساهمة في ترقية المبادلات وتطوير الاقتصادي الوطني. ويعتبر التمويل المصرفي للمؤسسات الاقتصادية

وللعائلات من المصادر الأساسية لمواردها المالية في المؤسسات التي تضمن لها استمرارية النشاط في المحيط اقتصادي. تعتبر المؤسسة المصرفية الخلية الأساسية لتمويل الاقتصاد، وتكمن أهميتها في تنمية ثروات الدولة وجلب العملة الصعبة، إلا أن المصرف التجاري يحتاج إلى وسائل تمكنها من البقاء والاستمرار في تحقيق نشاطها أو تطويره أو تغييره، ويمتاز المصرف بعدة مزايا كونه وحدة اقتصادية تهمل كمؤسسة تسعى إلى الأرباح وهى: (ياسين، 2018: ص 49-57)

- يتخذ من إيجار النقود حرفة ويستخدم رؤوس الأموال المودعة لديه في عمليات الإقراض والصرف في مختلف العمليات المالية.
- مهنته العادية استقبال ودائع الافراد والمؤسسات واستعمالها في عمليات القروض المختلفة وتسير وسائل الدفع ويقوم بعدة عمليات أخرى: (صندوق، مالية، خدمات مختلفة، التواجد في البورصة،...الخ).
- ينفذ عدد من العمليات المتمثلة في أربع عمليات أساسية هي: (جمع الودائع، عمليات الصندوق، عمليات القروض، وعمليات خدمية مختلفة).
- وسيط تمويلي يعيد توزيع الأموال التي تجمع من طرف الأعوان الاقتصاديون لأجل معين ولغرض معين في شكل قروض نقدية أو تعهدات غير نقدية، والذي يكون موضوعه الأساسي أن يستعمل لحسابه الخاص في عمليات التسليف الأموال التي تتلقاها من الأفراد.

يلعب الاستثمار الأجنبي في المصارف التجارية دوراً مهماً في الدفع بالمصارف لأحداث نقلة نوعية من الرفع بالمستوى الخدمي نتيجة حصول العناصر العاملة الوطنية بالجهاز المصرفي من اكتساب الخبرة والمهارات العالية، والاستفادة من ما توصلت إليه التكنولوجيا المتقدمة من تجارب الدول السابقة، والاتجاه نحو إجراء الاصلاحات الهيكلية اللازمة والتي تمكن هذا القطاع من المنافسة العالمية. (توفيق، 2011: ص 192) مما ينعكس ذلك إيجابياً على النمو الحقيقي والسريع في مجال الإقراض والتسهيلات الائتمانية التي يعتبر وجودها عاملاً من عوامل زيادة كفاءة النظام المصرفي الليبي بعد الاصلاحات الاقتصادية الجديد والجدول رقم (1) يوضح عدد المصارف التجارية المحلية والاجنبية وعدد المصارف المتخصصة وشركات الصيارفة.

ومما لا شك فيه أن مسألة دخول المصارف الأجنبية إلى السوق الليبي تنطوي على أثار إيجابية، فقد بدأت هذه المصارف حيز التطبيق لغرض زيادة المنافسة مما

يحث المصارف المحلية على تخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة، ونقل المعرفة والتقنية المصرفية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر البشري. فقد تم تحويل بعض المصارف إلى شركات مساهمة مملوكة للقطاع الأهلي ومنحت لها حق المساهمة بنسبة غير حاكمة مصارف أجنبية. (بن قداره، 2007: ص 117)

وتتولى الجهات الرقابية في ليبيا عملية مراقبة المصارف والتفتيش وفق القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف والائتمان، الذي يعتبر تطويراً مهماً لقانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 وتعديلاته، بحيث تتركز أعمال الرقابة المصرفية على متابعة المراكز المالية للمصارف، وعمليات منح الائتمان، وتحليل المخاطر، ويقوم ديوان المحاسبة والرقابة الادارية بدور المراجع الخارجي لميزانيات المصارف، كما تقوم إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي بالتفتيش على المصارف من خلال الزيارات الميدانية. بالإضافة إلى القوانين المشار إليها أعلاه تم اصدار القانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن

الجدول رقم (1) هيكل النظام المصرفي في ليبيا

المصارف التجارية المحلية		المصارف التجارية الاجنبية	المصارف المتخصصة	شركات الصرافة
المصارف التجارية العامة	المصارف التجارية الخاصة			
مصرف الجمهورية 1969	المصرف الريفي 2002	مصرف الخليج الأول الليبي	المصرف الزراعي	شركة معاملات للخدمات المالية 1994
مصرف الصحاري 1964	مصرف الإجماع العربي 2003	المؤسسة العربية المصرفية	مصرف التنمية	الشركة الليبية للتمويل والإيجار المالي 2010
المصرف التجاري الوطني 1970	مصرف السراي للتجارة والاستثمار1997	بنك الإسكان الأردني	مصرف الادخار والاستثمار العقاري	الشركة الليبية للخدمات المالية المساهمة
مصرف الوحدة 1970	المصرف التجاري العربي 1998	البنك التجاري العربي البريطاني		صندوق ضمان الأموال المودعين 2010
	مصرف الأمان للتجارة والاستثمار	مصرف فرنسينك		

		مصرف التجارة والتنمية 1995	المصرف التجاري (وفا بنك).	
		مصرف المتوسط 1996	مجموعة البركة المصرفية	
		مصرف النوران 2008	بنك بير ابوس	
		مصرف شمال إفريقيا 1996	بنك ابوظبي الوطني	
		مصرف الوفاء 2003	بنك تونس العالمي	
		المصرف المتحد للتجارة	المصرف العربي الايطالي	
		المصرف الإسلامي الليبي 2014	بنك فاليتا	
			بنك كاليون للتمويل والاستثمار	
			Bank Bawag	
			HSBC	
			Commerz Bank	
			Credit Uni. Bank	
			Standard Chartered	

المصدر: اتحاد المصارف العربية، الجهاز المصرفي الليبي خطوات حثية إلى الامام ومشاركة فعالة لدعم التنمية، مجلة المصارف العربية، المجلد 6، العدد 99، 1989، ص 39.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 47، الربع الثاني 2007.

إضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية في القانون رقم (1) لسنة 2005. والقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية. (مصلحة الضرائب، الموسوعة الالكترونية الشاملة)

في سنة 2003 قامت الدولة بإعادة هيكلة المصارف وذلك لأن الملكية العامة أعطت للمؤسسات نمطاً تقليدياً في الأداء والإنتاجية والاعتماد المتواصل على الدعم من الدولة، فاختفت بذلك أهمية الابتكار والتجديد وتبني أساليب نشاط تتسم بالديناميكية والحركة التي أصبحت من الأسس المهمة في أعمال المؤسسات المالية، ومن أجل تحقيق ذلك فقد تقرر إعادة هيكلة المصارف (الخصخصة) وتغير نمط الملكية والتي تعد من أهم أساليب الإصلاح المصرفي وإعادة هيكله المصارف لذلك تم إعداد خطة سنة 2007 لتحويل ملكية المصارف التجارية العامة من مصرف ليبيا المركزي إلى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي مع تفويض صلاحية خصخصتها. (الحاجي، 2006: ص139)

3.2 التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي في ليبيا:

تتركز مشاكل القطاع المالي والمصرفي (مصارف وتأمين ومؤسسات مالية) بشكل خاص حول دارة المخاطر، فهذا القطاع يواجه أكثر من غيره مشكلة مخاطر المستقبل وبالتالي وعليه أن يطور الأساليب والأدوات التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة، فالمصارف لا تتعامل مع قطاع بعينه وإنما تتعامل مع مختلف المقترضين من مختلف القطاعات مما يستوجب الإحاطة بظروف المقترض الشخصية فضلاً عن مخاطر القطاع الذي يعمل فيه. (الرشيدي، 2017: ص 51)

وبالرغم من زيادة مستوى المخاطرة إلا أن الجهاز المصرفي يواجه العديد من الصعوبات التي تقف أمام سير المعاملات المصرفية ومن أبرزها الافتقار الى التحليل المالي والاستشارات القانونية عند المحاكم والقضاء، مما انعكس على قضايا لم يتم البث فيها من قبل النيابة العامة والقضاء وتأخذ فترات طويلة بسبب الروتين الاداري الذي يجتاح القضاء الليبي مما يترتب عليه ضر في بعض حقوق العملاء والمصارف. وعليه فإن الوضع القانوني للمصارف التجارية الليبية يحتاج إلى إعادة النظر تمشيا مع التطورات المصرفية والمالية المتسارعة في أغلب الدول وما تقدمة التقنية الحديثة وشبكات الانترنت والمعاملات الالكترونية من أعلى مستويات الخدمات المصرفية وبالتالي تتطلب المرحلة إلى اصدار قوانين جديدة تأخذ في الاعتبار بعض القضايا المتعلقة بالقانون التجاري، وعمليات التمويل الإيجاري.

وتواجه المصارف التجارية في ليبيا العديد من المشاكل والعراقيل التي تقف أمام تطورها، فيما يلي أهمها: (بن قداره، 2017: ص 20)

- تأخير بعض المعاملات المصرفية في بعض فروع المصارف التجارية بسبب التعقيدات التي تطرحها اقسام المراجعة بدون أية اسباب قانونية.
- الازدحام الشديد في عدد العملاء وعدم التزام المصرف في إتمام بعض اجراءات الخدمات البسيطة مثل تجديد بطاقة الصراف، بالرغم من ذلك تأتي زيادة هامش الربح في كل عمليات التمويل.
- ضعف جهاز تقييم المخاطر، وعدم قدرة المصارف على تعبئة المدخرات وغياب الحوافز وزيادة عدد العملاء في ظل قلة عدد الموظفين.
- عدم إتاحة الفرصة الكافية للعملاء في نطاق التمويل الكافي.
- عدم توفر العملة الصعبة بالوجه الأكمل أو بسبب والفساد الاداري، وانعدام ثقة الافراد بالمصارف من جهة والتخلف الاجتماعي والتفافي من جهة اخرى.
- ضعف مستوى المصارف وعدم وجود الحد الأدنى من الامكانيات مما أدى إلى عدم الاهتمام بجودة الخدمات، وعدم إعطاء التدريب الكافي للعاملين بالقطاع المصرفي.

ونظراً لتطبيق نظام الصيارفة الاسلامية بدون أي ضوابط أو معايير دقيقة، بسبب عدم وضوح سياسات مصرف ليبيا المركزي وعدم ملائمة النظام القانوني للعمل المصرفي الإسلامي في غياب عدم وجود هيئة رقابة شرعية تضبط التعامل في الخدمة المصرفية الإسلامية. فهناك مجموعة من التحديات الداخلية التي يوجهها النظام المصرفي هي:(عبد السلام، 2015: ص 45)

- انخفاض مقدرة إدارة المصرفين على إنجاز الأعمال وفقاً للنظام الإسلامي.
- ندرة الكوادر البشرية المؤهلة في الصيرفة الإسلامية.
- صعوبة تعديل نظام المحاسبة ليتوافق مع معايير الصيرفة الإسلامية.

المحور الثالث: المؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي في ليبيا:

تتوقف سلامة النظام المصرفي ومرونته على الطريقة التي تمارس بها المصارف بكفاءة وتحليلاتها لمخاطر الائتمان وقرارتها المتعلقة بالائتمان وتؤدي المصارف وظائف رئيسية أخرى: مثل نظام المقاصة وتسوية المدفوعات وعمليات سوق الصرف الأجنبي، لذلك يعتبر القطاع المصرفي الأداة الأساسية لنقل المتنوعة يعتبر القطاع المصرفي السليم أهم عنصر منفرد لنظام مالي سليم. (نايت، 1999: ص 34) من خلال الجدول رقم (2) الذي يوضح مؤشرات السلامة المالية لأداء القطاع

المصرفي في ليبيا وبيان مواطن القوة والضعف فيه، وفيما يلي أهم المؤشرات لقياس أداء المصارف التجارية الرئيسية في ليبيا:

1.3 مؤشر كفاية رأس المال (ملاءة رأس المال):

يقاس هذا المؤشر بقسمة رأس المال الكلي على المخاطر المرجحة، ومن الشكل رقم (1) يلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في ليبيا تتراوح ما بين 19.2% كحد أعلى سنة 2020 ونحو 12.4% كحد أدنى سنة 2013 ووقد بلغ المتوسط 15.96% خلال الفترة 2013-2022، ويرجع تذبذب هذا المؤشر وارتفاع معدلاته إلى التوسع في سياسات الائتمان لدى القطاع المصرفي في ليبيا.

جدول رقم (2) مؤشرات السلامة المالية لأداء المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2013-2022

%

الفترة	مؤشر كفاية رأس المال: رأس المال الكلي / المخاطر المرجحة	مؤشر السيولة: الأصول السائلة / إجمالي الأصول	مؤشر الربحية: العائد على القروض العائد / متوسط الأصول
2013	12.4	71.0	0.5
2014	13.9	67.8	0.3
2015	14.3	60.2	0.2
2016	14.6	60.8	0.2
2017	16.7	72.8	0.4
2018	17.8	74.3	1.0
2019	18.4	71.90	0.7
2020	19.2	72.10	0.5
2021	16.6	68.20	0.9
2022	15.7	66.70	0.6
المتوسط	15.96	68.58	0.53

المصدر: سراج عيسى الشملماني، فاخر مفتاح بوفرنة، أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي في ليبيا، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد 40، العدد الثاني، 2021، ص 62.

مصرف ليبيا المركزي، تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف، الربع الثاني، 2023.

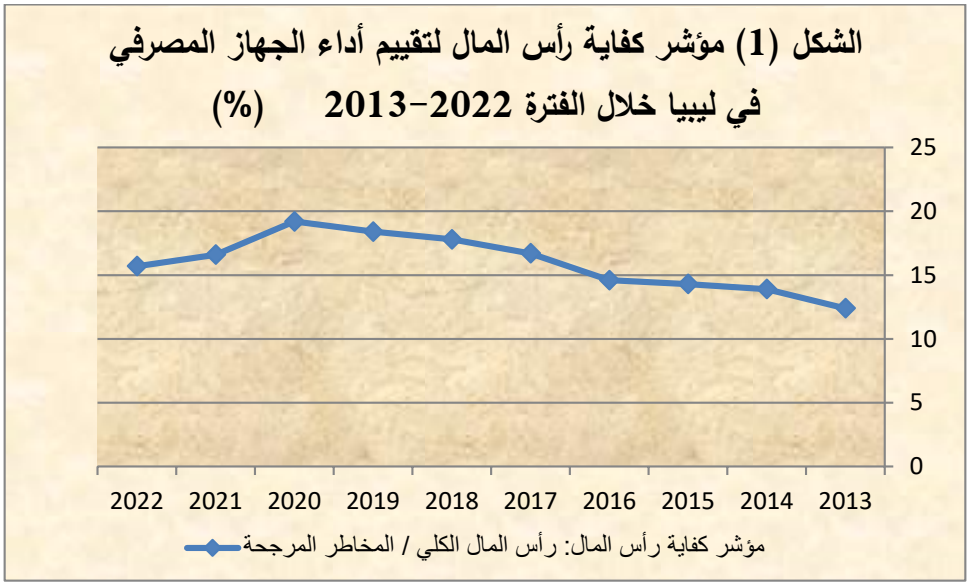

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على بيانات الجدول رقم (2).

وتتعرض المصارف والمؤسسات المالية للعديد من المخاطر ومن أهمها معدل الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة. (البدوي، 1999: ص 223)

2.3 مؤشر السيولة:

يقاس هذا المؤشر بقسمة الأصول السائلة على إجمالي الأصول، حيث تمثل معظم مكونات الاصول من الودائع لدى المصرف المركزي (تحت الطلب بما فيها الاحتياطي الإلزامي)، كما يعد مؤشر السيولة من أهم المؤشرات التي تعكس مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها والوفاء بالطلبات المتوقعة وغير المتوقعة على النقدية، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة السيولة القانونية المطلوب من المصارف التجارية الاحتفاظ بها هي 25.0% من إجمالي الخصوم الإبداعية، (مصرف ليبيا المركزي، 2021: ص 37)

ومن خلال الشكل رقم (2) يلاحظ أن نسبة السيولة للقطاع المصرفي في ليبيا تتراوح ما بين 74.3% كحد أعلى سنة 2018 ونحو 60.2% كحد أدنى سنة 2015 وبلغ المتوسط 68.58% خلال الفترة 2013-2022، ويتضح من خلال مؤشر السيولة للقطاع المصرفي الليبي الذي يشهد نسب سيولة عالية نتيجة ضعف توظيف المصارف أموالها وعدم التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية وكذلك ضعف الاستثمار،

مقابل نمو أكبر في الخصوم الإبداعية. وإن ارتفاعها سواء حسب معايير مصرف ليبيا المركزي أو تصنيفات نموذج CAMELS والتي تتمثل اغلبها في ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي، مما يشير إلى ارتفاع حجم الاصول غير المستغلة لدى القطاع المصرفي، بالرغم من ارتفاع سيولة القطاع المصرفي الليبي إلا أنها تأتي في التصنيف الثاني للنموذج بسبب الربحية المتدنية.

الشكل (2) مؤشر السيولة لتقييم أداء الجهاز المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2013-2022 (%)

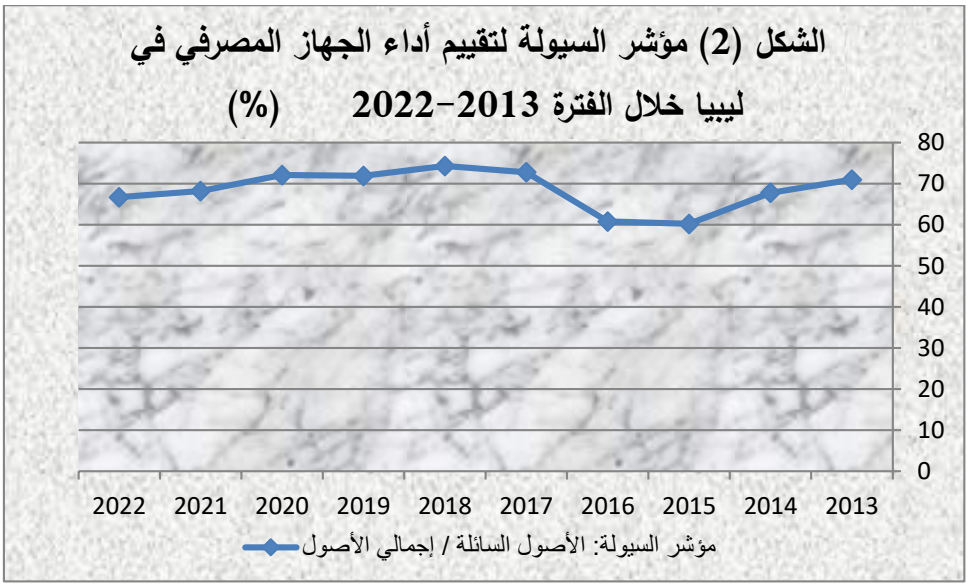

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على بيانات الجدول رقم (2).

3.3 مؤشر الربحية:

يقاس هذا المؤشر بقسمة العائد على القروض العائد على متوسط الأصول، من خلال الشكل رقم (3) يلاحظ أن نسبة الربحية للقطاع المصرفي في ليبيا تتراوح ما بين 0.9% كحد أعلى سنة 2021 ونحو 0.2% كحد أدنى السنوات 2015 و 2016 وبلغ المتوسط 0.53% خلال الفترة 2013-2022، حيث يعد مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الهامة وذات القيمة التحليلية الكبيرة لقياس كفاءة استخدام المصارف لأصولها، أما المؤشر الاخر الذي يعتبر من المقاييس التي تختبر مدى كفاءة المصارف في استخدام رأسمالها، ويتبين من دراسة مؤشر الربحية أن القطاع المصرفي في ليبيا حقق أقل معدلات، وهذا يعكس عدم قدرة القطاع المصرفي في ليبيا على توظيف أصوله بشكل أكثر كفاءة ويرجع هذا السبب لتفاقم الدين العام.

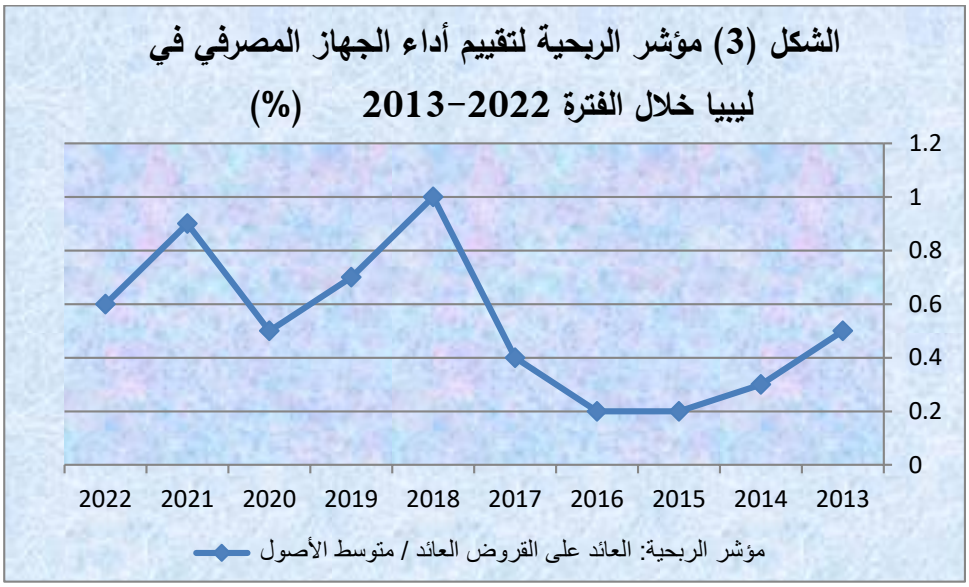

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على بيانات الجدول رقم (2).

يتضح من التصنيف المركب للمؤشرات CAMELS للقطاع المصرفي الليبي كان أكثر من 5% فقط نتيجة للضعف في مؤشرات جودة ملاءة رأس المال والسيولة والربحية وبالتالي نستنتج ضعف القطاع المصرفي الليبي وفق هذه المؤشرات المستخدمة ويرجع ذلك للعديد من العوامل ومن أهمها الفساد الاداري والمالي وعدم تنفيذ البرامج واعادة الهيكلة بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى ازمة الانقسام السياسي والاقتصادي.

المحور الرابع: مراحل الاندماج المصرفي في ليبيا كضرورة للإصلاح المصرفي:

1.4 امكانية تطبيق الاندماج المصرفي في ليبيا:

يشهد الجهاز المصرفي عمليات الدمج المصرفي مند العقد السابق من القرن السابق خاصة في الدول المتقدمة، وقد نجم عن ذلك رغبة المصارف في تقوية رأسمالها وحصتها السوقية وعلى مستوى المنافسة، وقد لقي الاندماج المصرفي ترحيباً واسعاً من الرأي العام العالمي، حيث يهدف الاندماج المصرفي إلى ارتباط وثيق بما يكون عليه حجم المؤسسة المصرفية وقدرتها على تقديم خدمات أوسع وأفضل، فكلما كبر حجم المؤسسة المصرفية كلما زاد ثقة الافراد والمؤسسات العامة فيها وفي مقدرتها على الحفاظ على مدخراتهم وتقديم أفضل الخدمات والتسهيلات اللازمة. (عبد النبي، 2014:

ص3). ويعتبر الاندماج المصرفي أحد أهم التغيرات المصرفية العالمية التي تتزايد تأثيراتها مع اتساع التحرر المالي والمصرفي في ظل بيئة اقتصادية تنطوي على العديد من المخاطر، الامر الذي أدى إلى تحول بعض الأنظمة المصرفية إلى التحول نحو المصارف الشاملة كبديل للمصارف التجارية التقليدية والعمل بالأسلوب الحديث والتحول الرقمي باستخدام أحدث الأساليب التكنولوجيا للوصول للمصارف الالكترونية والذكاء الاصطناعي.

2.4 تحسين الخدمات المصرفية في ليبيا وفق المعايير الدولية:

اصبح بمكاني اعتماد الاقتصاد الليبي من التجارب السابقة للدول عزمت ليبيا بالاستفادة من دخول المستثمر الاجنبي للسوق الليبي من خلال دخول المصارف الأجنبية للعمل إلي السوق الليبي وذلك لغرض تحسين الخدمات المصرفية، مما يساهم في تعزيز كفاءة النظام المصرفي في توظيف الموارد، ورفع مستويات النمو وخصوصاً إذا تم تشجيع هذه المصارف لتمويل مشروعات التنمية. ولكن وفى ذات الوقت قد يكون لدخول المصارف الأجنبية أثاراً سلبية على قدرة المصارف القائمة على المنافسة والاستمرار، في ظل ظروف تنافسية غير عادلة، وبالتأكيد ستكون لصالح المصارف الأجنبية. يعمل المصرف المركزي على التحقيق من صحة الأعمال التي تقوم بها المؤسسات المالية والمصرفية وذلك للمتأكد من سلامة المركز المالي ومدى الالتزام بالقوانين والأنظمة للوصول إلى إطاراً تشريعياً للاستقرار المالي, وبالرغم من صدور قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف والائتمان من خلال تحديد الشروط والمتطلبات لتأسيس المصارف، وقد جاء هذا القانون بعد التطورات التي وقعت على القطاع المصرفي بعد سنة وما لحق به من تغيرات, إلا أن كان الهدف منه هو الحفاظ على الثقة والقيم العامة للنظام المصرفي وذلك لحماية المودعين والحد من الجرائم المالية مثل غسيل الاموال وغير ذلك من الجرائم الاقتصادية الاخرى.

3.4 التوجه نحو المصارف الشاملة:

1.3.4 وظائف المصارف الشاملة:

نشأت المصارف الشاملة كمؤسسات مالية تجمع بين وظائف متعددة فهي تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى القيام بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية، أعمال التأمين، المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية حيث استطاعت المصارف الشاملة

اقتحام مجالات الاستثمار فيما يخص أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية التي تتضمن وظائف أساسية هي: (شراء الأسهم المصدرة حديثة، والتسويق، وتقديم الاستشارات)، وتمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية. (عبد المجيد، 2003: ص 54)

رأسملة القروض أي دخول مجالات غير مصرفية، حيث تتجه استراتيجية التنويع إلى الدخول في مجالات غير مصرفية من جانب المصارف الشاملة لأن ذلك يزيد من الربحية والعائد دون إضافة مخاطر نقص السيولة، ويمكن تصنيف ذلك وفق نشاط التأجير التمويلي والاتجار بالعملة من جهة وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء مع التأكيد على نشاط إصدار الأوراق المالية من جهة اخرى. (عبد المجيد، 2003: ص 57)

2.3.4 المتطلبات الاساسية للتحول الى المصارف الشاملة:

وللتحول نحو فكرة المصارف الشاملة يعني أن هناك متطلبات أساسية لابد من أخذها بها بعين الاعتبار: **(**عبد الفتاح، 2000: ص 122**)**

- تنويع صور المخاطرة التي تتعرض لها هذه المصارف لدخولها إلى أنشطة مستحدثة.
- ضرورة الاهتمام بالجانب الإداري والتنظيمي مع تطوير الكوادر البشرية.
- وجود مراكز مستقلة لكل العمليات التي ينبغي إضافتها إلى أنشطة المصرف.
- ضرورة تغيير مفاهيم الرقابة المطبقة من قبل المصرف المركزي.

وهناك عاملان للتحول إلى المصارف الشاملة هما:

1.2.3.4 تحويل المصرف قائم إلى مصرف شامل:

يجب أن تتوافر فيه الشروط الأتية: **(**عبد الفتاح، 2000: ص 124**)**

- أن يكون المصرف كبير الحجم قابل للنمو والاتساع.
- أن يكون له عديد من الفروع المرتبطة ببعضها البعض، مع استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة للاتصال والإدارة.
- أن يكون لديه كوادر بشرية على درجة عالية من الكفاءة والمهارة والمؤهلة تأهيلاً جيداً والسعي لتنمية قدراته باستمرار.

- أن يكون له تاريخ يسعى للمحافظة عليه مع الإصرار على الاستمرار في الزيادة والتفوق.
- أن يكون المصرف متطوراً وتتوافر فيه معايير العالمية في الأداء.
- أن يكـون ذلـك بالتـدرج بدايـة باسـتحداث الخـدمات والأنشـطة المتطـورة ثم الـدخول إلى الأنشطة الاسـتثمارية المتطورة وفق خطط معينة.

2.2.3.4 إنشاء مصرف جديد:

تتوافر فيه كل هذه الأمور وإن كان هذا الطريق من الصعب تطبيقه في بعض الدول الفقيرة والتي لا يوجد لديها امكانيات ضخمة.

3.3.4 اسباب تعتر تطبيق التوجه نحو المصارف الشاملة في ليبيا:

فكلما زاد أتجـاه المصارف وبخاصـة المصارف التجاريـة إلى التحـول نحـو المصارف الشـاملة وهـي تلـك الكيانـات المصـرفية الـتي تسـعى دائمـا وراء تنويـع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعـات وتوظيـف مواردهـا في أكثـر مـن نشـاط وفي عـدة مجـالات متنوعـة لكي تمـنح الائتمـان المصـرفي لجميـع القطاعـات كمـا تعمـل علـى تقـديم كافـة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصـرفي بحيـث تجمـع مـا بـين وظـائف المصارف التجاريـة التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والأعمال. (عبد الحميد، 2001: ص 52)

في ظل التطورات العالمية وإعادة هيكلة المصارف لعديد من الدول ومنها ليبيا إلا أن انها لا تزال في ركب المصارف التقليدية كونها من الدول النامية ويصعب عليها سرعة التغير نتيجة العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية، وبالرغم من ذلك فإنها تسعى دائما لتحقيق الافضل كونها دولة من دول التي يعتمد اقتصادها على الايرادات النفطية وتهدف إلى اغتنام الفرص بسبب ارتفاع أسعار النفط الدولية، وقد حاولت ليبيا في العديد من الاوقات لتصحيح المسار ووضع كافة الامكانات لوضع نظام مصرفي شفاف إلا أن صدور قانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية كان الهدف منه تحقيق التوجه نحو المصارف الشاملة، ولكن توجد اخطاء جسيمة نتيجة سوء فهم الجوانب التشريعية بالجوانب الاقتصادية والمالية واتساع الفجوة الجانبين مما أدى إلى صعوبة تطبيقه بالشكل السليم والمطلوب.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. بالرغم من زيادة مستوى المخاطرة إلا أن الجهاز المصرفي يواجه العديد من الصعوبات التي تقف أمام سير المعاملات المصرفية ومن أبرزها الافتقار الى التحليل المالي والاستشارات القانونية عند المحاكم والقضاء، مما انعكس على قضايا لم يتم البث فيها من قبل النيابة العامة والقضاء وتأخذ فترات طويلة بسبب الروتين الاداري الذي يجتاح القضاء الليبي مما يترتب عليه ضر في بعض حقوق العملاء والمصارف.
2. يحتاج الوضع القانوني للمصارف التجارية الليبية إلى إعادة النظر تمشيا مع التطورات المصرفية والمالية المتسارعة في أغلب الدول وما تقدمة التقنية الحديثة وشبكات الانترنت والمعاملات الالكترونية من أعلى مستويات الخدمات المصرفية وبالتالي تتطلب المرحلة إلى اصدار قوانين جديدة تأخذ في الاعتبار بعض القضايا المتعلقة بالقانون التجاري، وعمليات التمويل الإيجاري
3. دخول المصارف الأجنبية إلى السوق الليبي تنطوي على أثار إيجابية، فقد بدأت هذه المصارف حيز التطبيق لغرض زيادة المنافسة مما يحث المصارف المحلية على تخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة، ونقل المعرفة والتقنية المصرفية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر البشري. فقد تم تحويل بعض المصارف إلى شركات مساهمة مملوكة للقطاع الأهلي ومنحت لها حق المساهمة بنسبة غير حاكمة مصارف أجنبية.
4. تتولى الجهات الرقابية في ليبيا عملية مراقبة المصارف والتفتيش وفق القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف والائتمان، الذي يعتبر تطويراً مهماً لقانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 وتعديلاته، بحيث تتركز أعمال الرقابة المصرفية على متابعة المراكز المالية للمصارف، وعمليات منح الائتمان، وتحليل المخاطر.
5. لقد أصبح من الضرورة بمكان إصلاح الجهاز المصرفي الليبي داخليا بسبب فشل سياسة التطهير المالي الجذري من أجل القضاء على الحلقة المفرغة للمديونية المفرطة للمؤسسات العمومية، نتيجة لجملة من الظروف الاقتصادية العالمية كتسيير المديونية الخارجية حسب معدلات الفوائد وآجال وعمليات إعادة الجدولة.
6. نشأت المصارف الشاملة كمؤسسات مالية تجمع بين وظائف متعددة فهي تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى القيام بكافة أعمال

الوساطة الاستثمارية، أعمال التأمين، المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية.

7. وضع كافة الامكانات لوضع نظام مصرفي شفاف إلا أن صدور قانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية كان الهدف منه تحقيق التوجه نحو المصارف الشاملة، ولكن بسبب وجود اخطاء جسيمة بسبب الصياغة التي تمت على عجل تم سوء فهم فيما يخص الجوانب التشريعية بالجوانب الاقتصادية والمالية واتساع الفجوة الجانبين مما أدى إلى صعوبة تطبيقه بالشكل السليم والمطلوب.
8. أصبح بمكاني اعتماد الاقتصاد الليبي من التجارب السابقة للدول عزمت ليبيا بالاستفادة من دخول المستثمر الاجنبي للسوق الليبي من خلال دخول المصارف الأجنبية للعمل إلي السوق الليبي:
9. من خلال دراسة مؤشرات تقييم أداء القطاع المالي والمصرفي في ليبيا يتضح أن التصنيف المركب للمؤشرات CAMELS للقطاع المصرفي الليبي كان أكثر من 5% فقط نتيجة للضعف في مؤشرات جودة ملاءة رأس المال والسيولة والربحية وبالتالي نستنتج ضعف القطاع المصرفي الليبي وفق هذه المؤشرات المستخدمة ويرجع ذلك للعديد من العوامل ومن أهمها الفساد الاداري والمالي وعدم تنفيذ البرامج واعادة الهيكلة بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى ازمة الانقسام السياسي والاقتصادي.

التوصيات:

1. يجب تتبع إجراءات ومعايير محاسبية سليمة في ليبيا تتماشى والمحيط الاقتصادي وفق الإجراءات والمعايير المصرفية الدولية المحددة والجيدة الإفصاح عن المعلومات.
2. زيادة القدرة التنافسية عبر الإدماج المصرفي للجهاز المصرفي الليبي وتحسين أداء الخدمات المالية للوصول إلى مستوى المنافسة على المستويين المحلي والدولي.
3. لتحقيق هدف الوصول إلى المصارف الشاملة يتطلب إيجاد مفهوم ونمط متميز للوساطة المالية من خلال الكفاءة والقدرة التمويلية.
4. تحديد معايير موحدة من المنتجات الجديدة والأدوات التمويلية لغرض عمل المصارف الشاملة بالأسوب المناسب مع أذواق واحتياجات عملائها.

5. تنظيم دورات تدريبية للعاملين لاكتساب معلومات جديدة تتمشر مع الكفاءة والخبرة المصرفية لتكوين كوادر مصرفية متخصصة قادرة على تطوير الجهاز المصرفي في ليبيا.

قائمة المراجع:

1. احمد محمد غنيم، إدارة البنوك التقليدية والكترونية، المكتبة العصرية، القاهرة، 2009
2. احمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق أسيا، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة،2001.
3. امال الرشيدي، الرقابة المصرفية وادارة المخاطر الائتمانية، استشارات قانونية، 2017.
4. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، 2006.
5. جمعة خليفة الحاسي، محمد الطيب موسى القذافي، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2005 1995-، جامعة بنغازي، 2012
6. رأفت رضوان, عالم التجارة الإلكترونية, المنظمة العربُة للتنمية, القاهرة, 1999.
7. رشيد صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية، 2000.
8. سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي، دار الفرق، سوريا، ط1، 2005.
9. الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، جامعة الجزائر.
10. عائشة الحاجي، القطاع المصرفي الليبي: تحول جوهري وواعد، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 2006.
11. عبد الحافظ السيد البدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية: نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
12. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

13. عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية، 2003.
14. علي العوضي، الديون المتعثرة تسويتها وتجنبها، المكتبة المصرفية، القاهرة، 2004.
15. غندور حافظ, محاور التحدُّث الفعال فَي المصارف العربُية فكر ما بعد الحداثة, أتحاد المصارف العربُية، بُيروت, 2003.
16. محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دراسة أكاديمية وتطبيقية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
17. منير إسماعيل أبو شاور، نقود وبنوك المجتمع العربي، عمان، مكتبة النهضة، 2011.
18. ناظم الشمري, عبد الفتاح عبد الله, الخدمات الإلكترونية, دار وائل للنشر, عمان, 2008.
19. وليد عيدي عبد النبي، الاندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي، المصرف المركزي العراقي.

المؤتمرات العلمية والملتقيات:

1. ابراهيم بن صالح العمر، الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980 2005، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، 2007.
2. زايري بلقاسم، بلحسن هواري، أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، 2005.
3. عبد المنعم محمد الطيب، تقويم تجارب الإصلاح المصرفي في السودان المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 2008.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه في نقود ومالية، غير منشورة، الجزائر، 2006.
2. حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر، رسالة ماجستير في النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004
3. خديجة سالم عبد السلام، الصعوبات التي تواجه تحول مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية للصيرفة الإسلامية، رسالة الماجستير في التمويل والمصارف غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، 2015.
4. رحمة الله أبو النور البشير، انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي السوداني، خلال الفترة 1996-2006، رسالة الماجستير في العلوم المصرفية غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2010.

المجلات والدوريات:

1. الكوم نايت، الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، واشنطن، 1999.
2. سراج عيسى الشملماني، فاخر مفتاح بوفرنة، أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي في ليبيا، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد 40، العدد الثاني، 2021.
3. عبد الحميد صديق عبد البر، إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصري وكيفية زيادة قدرته التنافسية دراسة من التجارب الدولية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، القاهرة، 2005.
4. فرحات بن قداره، ليبيا: عودة قوية إلى الساحة الدولية وهيكلة شاملة للقطاع المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 317، 2007.

النشرات والتقارير:

1. أتحاد المصارف العربية، الجهاز المصرفي الليبي خطوات حثية الى الامام ومشاركة فعالة لدعم التنمية، مجلة المصارف العربية، المجلد 6، العدد 99، 1989.

2. أتحاد بنوك مصر، التعثر ومنهجية التسوية، مجلة البنوك، العدد 49، القاهرة، 2005.
3. تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف، الربع الثاني، 2023.
4. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، 2007.
5. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السابع والثلاثين، 2014.
6. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، 2017.
7. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 47، الربع الثاني، 2007.
8. مصلحة الضرائب، شبكة التشريعات الليبية، الموسوعة الالكترونية الشاملة.